

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول تسليم الوصل النهائي لمبادرة جمعوية طموحة بجماعة تافرانة بإقليم تاونات

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

السيد الوزير المحترم،

في منطقة قروية تعاني ضعفا وخصاصا كبيرين في مبادرات وتنظيمات وفعل المجتمع المدني، الذي بوأه دستور 2011 مكانة متميزة، وخصه بأدوار مهمة كشريك لمؤسسات الدولة والمجالس المنتخبة في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية وتجويدها، وبمبادرة من شخصيات محترمة وذات غيرة محمودة ومشهودة على منطقة تنحدر منها، وبعضها ذات صيت وسمعة وطنية وعربية ودولية، منها الصحفي والأستاذ والطبيب والإطار العالي بمصالح وقطاعات حكومية والمقاول...، أعلن عن تأسيس جمعية بجماعة تافرانة بإقليم تاونات منذ 12 نونبر 2017 اختير لها إسم "رؤية للتنمية الثقافية والحضارية" وتم إيداع ملفها لدى قيادة تافرانة بتاريخ 13 نوفمبر 2017 استلم المؤسسون على أثره وصلا مؤقتا، ومنذ ذلك الوقت وهم يترددون على القيادة المذكورة لتسلم الوصل النهائي، الذي ينص القانون على تسليمه داخل أجل 60 يوما، لمباشرة عملهم، وتنفيذ ما خططوا له من مبادرات لصالح المنطقة وساكنتها، رغم مرور 9 أشهر لازالت السلطة المذكورة تمتنع عن تسليم الجمعية وصلا نهائيا بحجة شفووية تدعي وجود موانع قانونية ترتبط بسوابق سجنية للرئيس، الكاتب الصحفي المعروف عبد النبي الشراط منذ 1984، (سوابق سياسية حيث أدين بسنة سجن نافذة على إثر أحداث 1984 الشهيرة) كما أنه يرأس جمعية بمدينة الرباط وحاصل على وصلها النهائي من ولاية الرباط، كما أنه يرأس جمعية أخرى بنفس قيادة تافرانة وحاصل على وصلها النهائي سنة 2000 وتم تجديد مكتبها سنة 2006 بإسم: جمعية الأفاق، ولعضو آخر بالمكتب، له سوابق تعود لسنة 1994، علما أن المعنيين عضوان في مكاتب العديد من الجمعيات على الصعيد الوطني، لم يسبق أن وجها بهذا المشكل، والمعنيين أدليا بنسخ من سجلهما العدلي مسلمة من المحكمة الابتدائية بتاونات، وشهادة السوابق مسلمة من الإدارة العامة للأمن الوطني؛ وكلها تثبت الخلو من العقوبات السالبة للحرية، على اعتبار التقدم من جهة، وكون المتابعة الأولى كانت متابعة سياسية.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- عن السبب الحقيقي لامتناع قيادة تافرانة عن تسليم جمعية رؤية للوصل النهائي، وعما يمكنكم عمله لتنفيذ واحترام قانون الحريات العامة كمكسب قانوني وحقوقى مهم للمجتمع والدولة معاً، وتسليم المعنيين وصلهم، ومساعدتهم على البدء في تنفيذ برامجهم لخدمة منطقة قروية تشكو الهشاشة الثقافية والمادية، وفي ظل ما يعانيه شباب المنطقة من ضياع وانحراف، بسبب ضعف التنمية بها وتوافر أسباب الانحراف؟
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

علي العسري